ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 747-769
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

قيمة العدالة بوصفها مبدأً أساسياً في الاقتصاد الإسلامي لتحقيق رفاهية الأمة

Fadlurrahman Naufal[1], Suparman Syukur[2]

[12] Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia
[1] *O200250016@student.ums.ac.id,* [2] *suparmansyukur@walisongo.ac.id*

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

العدل
الاقتصاد الإسلامي
توزيع الثروة
العدالة الاجتماعية

ABSTRACT

يستند يبحث هذا المقال في قيمة العدل في النظام الاقتصادي الإسلامي بوصفها أساسًا لتحقيق التوازن بين المصالح الفردية والاجتماعية ضمن إطار أخلاقي وتشريعي متكامل. ويركز على الأسس النظرية للعدل وتطبيقاته العملية في السياسات الاقتصادية، وتوزيع الثروة، وتنظيم المعاملات، ودور المؤسسات المالية الإسلامية في ترسيخه. وتُظهر النتائج أن العدل يتجسد في ثلاثة مجالات رئيسية: العدل في الملكية مع تقييدها بمنع الظلم والاحتكار، والعدل في التوزيع عبر الزكاة والوقف والإنفاق للحد من الفوارق الاجتماعية، والعدل في المعاملات القائمة على الصدق والشفافية وتحريم الربا والغرر والميسر. ويخلص البحث إلى أن العدل في الاقتصاد الإسلامي يمثل منظومة عملية قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ويُعد بديلاً أخلاقيًا لمواجهة الأزمات الاقتصادية المعاصرة الناجمة عن سوء توزيع الثروة وهيمنة النزعة المادية.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

Fadlurrahman Naufal.
Fakultas Agama Islam, Universitas Muhammadiyah Surakarta
Jl. Ahmad Yani, Tromol Pos 1, Pabelan, Kartasura, Kabupaten Sukoharjo, Jawa Tengah

Fadlurrahman Naufal

Email: *O200250016@student.ums.ac.id*

مقدمة

يُعَدّ الإسلام دينًا شاملًا وكاملًا، فالكمال الذي يتميز به لا يقتصر على تنظيم شؤون العبادات فقط، بل يشمل جميع جوانب حياة الإنسان. وقد ورد بيان هذا الكمال في آيات متعددة من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى في سورة المائدة الآية ٣، وسورة الأنعام الآية ٣٨.

ومن الجوانب التي يركّز عليها الإسلام جانب المعاملات والاقتصاد، الأمر الذي يدلّ على اهتمام الإسلام الكبير بالمجال الاقتصادي، ويتضح ذلك من كثرة الدراسات والبحوث الإسلامية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات العلماء.

وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنّ الاقتصاد يُعدّ ركيزة من ركائز إعمار الدنيا. كما أشارت بعض النصوص إلى أنّ مهنة التجارة من أفضل المهن، بل إن الإسلام يحثّ أمّته على التمكّن من التجارة. وقد جاء في الحديث عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: سُئِل رسول الله ﷺ: «أيُّ الكسب أطيب؟» قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور» (رواه أحمد والبزّار وصححه غيرهما).

وبهذا الاهتمام الكبير الذي يوليه الإسلام للاقتصاد، فلا عجب أن نجد العديد من مؤلفات العلماء التي تناولت موضوع الاقتصاد الإسلامي، حيث تضمّنت كتب الفقه مباحث كثيرة تتعلق بموضوعات المعاملات المالية.

وعلى الصعيد العملي، تُترجَم مبادئ الاقتصاد الإسلامي إلى سياسات وتطبيقات تهدف إلى تعزيز التوزيع العادل للموارد والفرص.

فمن خلال آليات الزكاة والصدقة والوقف، يسعى المجتمع الإسلامي إلى سدّ احتياجات الفئات الضعيفة وتمكين الشرائح المهمّشة من المجتمع. كما تُسهم أدوات التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة في تحقيق تخصيص عادل لرأس المال وتوزيع للمخاطر، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقوّي الشمول المالي.

أهمية العنوان

يحمل العنوان (**تطبيق قيمة العدل في النظام الاقتصادي الإسلامي**) أهمية كبيرة، إذ يعكس جوهر الفكرة ومحور البحث حول كيفية تجسيد قيمة العدل، باعتبارها أحد المبادئ الرئيسة في تعاليم الإسلام، بشكل عملي في النظام الاقتصادي الإسلامي.

فالعدل لا يُعد مجرد أساس أخلاقي، بل هو غاية ومعيار لنجاح النظام الاقتصادي المبني على الشريعة. وفي ظل ما يشهده العالم من تفاوت اقتصادي واستغلال وهيمنة المصالح الرأسمالية، تبرز دراسة قيمة العدل كموضوع بالغ الأهمية لتقديم حلول بديلة أكثر إنسانية وأخلاقية.

تظهر أهمية هذا العنوان في كونه يُبرز العلاقة الوثيقة بين القيم الروحية والآليات الاقتصادية، وهي علاقة كثيرًا ما يتم تجاهلها في الأنظمة الاقتصادية التقليدية. كما يؤكد على أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد نظام تقني يعتمد على الإنتاج والتوزيع، بل هو منظومة قيمية تُوازن بين حاجات الفرد ومصلحة المجتمع.

ومن خلال بحث تطبيق قيمة العدل، يسعى هذا البحث إلى الإسهام في توضيح كيفية تفعيل مبدأ العدل الإسلامي في السياسات الاقتصادية، وأنظمة توزيع الثروة، وممارسات الأعمال الحديثة. ومن ثم، فإن أهمية العنوان لا تقتصر على الجانب الأكاديمي، بل تمتد إلى البُعد التطبيقي في بناء نظام اقتصادي عادل ومستدام، قائم على القيم الإلهية.

مشكلة البحث

تركز مشكلة البحث في هذا المقال على كيفية تجسيد قيمة العدل التي جاء بها الإسلام بصورة عملية داخل نظام اقتصادي يتّسم بالتعقيد والديناميكية. فهناك العديد من التحديات التي تقف عائقًا أمام دمج مبدأ العدل في السياسات الاقتصادية وآليات التوزيع وسلوك الفاعلين الاقتصاديين.

إذ ما تزال الظواهر مثل التفاوت الاجتماعي، واستغلال الموارد، وسيطرة هدف الربح المجرد تُعيق تحقيق العدل كما أرادته الشريعة الإسلامية.

وتتمحور الإشكالية الرئيسة التي يسعى البحث إلى الإجابة عنها حول الأسئلة التالية :

كيف يُطبّق مفهوم العدل في الإسلام داخل النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث النظرية والتطبيق؟

كيف يشكّل مبدأ العدل أساسًا في تنظيم الملكية والمعاملات وتوزيع الثروة؟ وإلى أي مدى نجحت المؤسسات المالية الإسلامية في تجسيد هذا المبدأ ضمن عملياتها؟ إضافة إلى ذلك، تتطرق الدراسة إلى الفروق بين تصور العدل في الاقتصاد الإسلامي ونظيره في الاقتصاد الوضعي، لاسيما من حيث الأهداف والقيم التي يقوم عليها كل منهما.

وبناءً على ذلك، فإن مشكلة هذا البحث لا تقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تتناول أيضًا واقع تطبيق قيمة العدل في النظام الاقتصادي، سعيًا لتحقيق اقتصاد ليس فقط أكثر كفاءة، بل أيضًا أكثر عدلاً، قائمًا على القيم الإنسانية والإيماني.

منهجية البحث (حلّ المشكلة)

يعتمد هذا البحث على المنهج النوعي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، وهو أسلوب يهدف إلى فهم وشرح ظاهرة تطبيق قيمة العدل في النظام الاقتصادي الإسلامي فهمًا عميقًا من خلال تحليل المفاهيم والمبادئ والممارسات الاقتصادية في المجتمع.

ولا يركّز هذا البحث على جمع البيانات الإحصائية، بل يقوم على تحليل النصوص التشريعية والوثائق والسياسات ذات الصلة بالممارسات الاقتصادية الإسلامية.

وتبدأ خطوات البحث بالدراسة المكتبية من خلال جمع المصادر الأساسية مثل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ومؤلفات العلماء قديمًا وحديثًا التي تتناول مفهوم العدل والاقتصاد الإسلامي. كما تعتمد الدراسة على مصادر ثانوية تشمل كتب الاقتصاد الإسلامي المعاصر، والمجلات العلمية المحكمة، والفتاوى الصادرة عن الهيئات الإسلامية، وذلك لدعم عملية التحليل والاستنتاج.

وفيما بعد، يتم إجراء تحليل للمحتوى لتفسير كيفية تناول النصوص لقيمة العدل وتطبيقها في السياق الاقتصادي الإسلامي.

كما يعتمد هذا المنهج على التحليل المقارن، وذلك بمقارنة تطبيق قيمة العدل في النظام الاقتصادي الإسلامي بنظيره في النظام الاقتصادي الوضعي للكشف عن الفوارق بينهما من حيث الأسس والمقاصد والقيم التي يقومان عليها. ومن خلال هذا المنهج، يُتوقع الوصول إلى حلول نظرية وتطبيقية لمواجهة مظاهر التفاوت الاقتصادي والاستغلال والانحراف القيمي التي تُعاني منها الأنظمة الاقتصادية المعاصرة.

الافتراضات

يعتمد هذا البحث على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تشكّل قاعدة التفكير واتجاه التحليل:

أولًا :يُفترض أن قيمة العدل هي جوهر النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ لا يمكن تحقيق مقاصد الشريعة في المجال الاقتصادي دون وجود العدل أساسًا في جميع معاملاته.

ثانيًا :يُفترض أن النظام الاقتصادي الإسلامي يمتلك آليات قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنظيم الملكية، وتوزيع الثروة، ونظام معاملات قائم على الأخلاق، وخالٍ من الربا والغرر والميسر.

ثالثًا :يفترض البحث أن مشكلة التفاوت الاقتصادي في العصر الحديث ناتجة عن غياب القيم الأخلاقية والعدالة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية، ولذلك يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يكون بديلاً مناسبًا وحلًّا مستدامًا لهذه الإشكالات.

رابعًا :يُفترض أن تطبيق قيمة العدل ليس مجرد طرح مثالي، بل هو أمر واقعي قابل للتنفيذ من خلال مؤسسات الاقتصاد الإسلامي والسياسات العامة والوعي الأخلاقي للأفراد.

ومن بين الافتراضات الأخرى أن كل فرد في النظام الاقتصادي الإسلامي يتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه مجتمعه، وأن تحقيق العدل ليس مسؤولية الدولة وحدها، بل هو واجب أخلاقي يقع على عاتق كل فاعل اقتصادي.

وبناءً على هذه الافتراضات، يسعى البحث إلى بيان كيفية تجسيد قيمة العدل بصورة عملية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية للأمة.

التطبيق:

يُجسَّد تطبيق قيمة العدل في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال مختلف الجوانب الحياتية الاقتصادية المترابطة فيما بينها.

فأولاً: في جانب الملكية، يؤكد الإسلام أن جميع الأموال هي في حقيقتها ملك لله سبحانه وتعالى، والإنسان ما هو إلا أمين عليها. ولذلك يجب أن يكون استعمال المال وفق أحكام الشريعة وألّا يترتب عليه ضرر أو ظلم للآخرين. ويسهم هذا المبدأ في منع الاستغلال والاحتكار الذي قد يؤدي إلى تركز الثروة في يد فئة محدودة.

ثانيًا: في جانب التوزيع، يتحقق العدل عبر آليات الزكاة والإنفاق والصدقة والوقف التي تُعدّ أدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي. فهذه الأنظمة تضمن ألّا تبقى الثروة متداولة بين الأغنياء فقط، بل تصل كذلك إلى الفقراء والمحتاجين.

ثالثًا: في جانب المعاملات، يتم تطبيق مبدأ العدل من خلال تحريم الربا والغش والغرر، مع التأكيد على الشفافية والصدق في التجارة. كما تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية نظام المشاركة في الأرباح مثل المضاربة والمشاركة الذي يعكس تعاونًا عادلاً بين أصحاب رؤوس الأموال ورواد الأعمال.

رابعًا: في جانب السياسات العامة، تقوم الدولة بدور مهم في حماية العدالة الاقتصادية عبر تشريعات تحافظ على حقوق المجتمع وتعزز رفاهيته.

وبذلك، فإن تطبيق قيمة العدل في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد مفهوم أخلاقي مجرد، بل هو أيضًا نظام اجتماعي متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن والازدهار والبركة الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع.

محتوى البحث

العدالة

إن كلمة **العَدْل** في اللغة تعني الوسط أو حدّ الاعتدال. وتحمل كلمة العدل معنيين متعاكسين، وهما الاستقامة والمساواة من جهة، والاعوجاج والاختلاف من جهة أخرى (شهاب، 2014) .

ويُفهَم من ذلك أن الإنسان العادل هو الذي يلتزم الثبات في مواقفه وسلوكياته، ولا يميل إلى طرف دون آخر، كما أنه يستخدم مقياسًا واحدًا في إصدار الأحكام دون اعتماد معايير مزدوجة.

وتُستَعمل كلمة العدل أيضًا للدلالة على الاستقامة؛ لأن الآية القرآنية تدل خصوصًا على إقامة الحكم بالحق. وهذا يتوافق مع المقصد الأساسي للشريعة والمتمثل في إرساء السلام في الأرض من خلال تنظيم المجتمع وتحقيق العدالة للجميع. فالعدالة صفة تدل على الفعل والسلوك القائم على الإنصاف وعدم التحيّز والتمسك بالحق والتناسب (بنت متفريدة، 2019).

وقد قُسِّم معنى العدل إلى ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: التوازن، والمساواة وعدم التمييز، وإعطاء كل ذي حق حقه (مطهري، 2009).

أمّا محمد الطاهر بن عاشور وم. قرشي شهاب فقد بيّنا أن العدل في القرآن يشمل عدة دلالات، منها: المساواة، التوازن، مراعاة حقوق الأفراد وردّها إلى أصحابها، وكذلك يُنسَب إلى الله تعالى بوصفه مصدر العدل المطلق. وقد ورد معنى العدل في القرآن بمصطلحات متنوعة مثل: العدل، القسط، الميزان، الحس، القصد والوسط. وقد ورد ذكر العدالة أكثر من مئة مرة بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما ورد النهي عن الظلم أكثر من مائتي مرة.

وبناءً على التفصيلات السابقة لمعنى العدل، يمكن استنباط معناه في واقع الحياة في جوانب متعددة، مثل: المساواة في المقابل، المساواة أمام القانون، الاعتدال والتناسب(مركز الدراسات وتطوير الاقتصاد الإسلامي P3EI ، 2011)

وفي المعنى العام، فإن العدل هو إيصال الحقوق لأصحابها أو لمن هم أحق بها. ويُعرّف مرتضى مطهري العدل بأنه المساواة ، وعدم التمييز بأي شكل من الأشكال.

و يدعو هذا المبدأ الشركات إلى التحلّي بالعدل والإنصاف في السلوك والتعامل مع جميع الأطراف المرتبطة بالنظام التجاري. ويقتضي هذا المبدأ أن يُعامَل الفاعلون في مجال الأعمال معاملة عادلة تُراعى فيها المعايير العقلانية والموضوعية. كما يُلزم هذا المبدأ الإنسان، عند ممارسة النشاط التجاري، بأن

يُعامل العلاقات الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء، وأن يُعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه. ويهدف ذلك إلى منع وقوع الضرر أو الخسارة على أيّ طرف من أطراف النشاط التجاري.

فالمساواة في العدالة تعني المعاملة العادلة بين أطراف العقد، بحيث لا تكون هناك قوة ضاغطة لطرف على آخر، وبذلك يتم قبول الشروط المتفق عليها من قبل كلا الطرفين بصفة متوازنة.

قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (سورة النحل: 90)

وقد جاءت القاعدة الفقهية : **لا تَظلِمونَ ولا تُظلَمونَ**، أي عدم ممارسة الظلم وعدم قبوله. فهذا المبدأ يمثل التجسيد العملي للعدالة في المعاملات.

وعليه تترتب النتائج الآتية:

1. انعدام الفساد الاقتصادي يعني عدم وجود **آثار خارجية** .*(No Externalities)*
2. انعدام الغرر يعني غياب **الجهالة والمخاطرة ذات المحصلة الصفرية** *(Uncertainty with Zero Sum Game)*.
3. انعدام الميسر يعني عدم **تبادل المنفعة على أساس المخاطرة الصفرية** *(Zero Sum Game in Utility Exchange)*.
4. انعدام الربا يعني أن المعاملات ترتكز على**تبادل الالتزامات الحقيقي** *Exchange of Liability* (ميد، 2017).

ويؤكد سيد قطب أن العدالة في الإسلام تعتمد على ثلاثة عوامل أساسية، وهي:

1. الحرية الروحية المطلقة
2. المساواة في الإنسانية
3. المسؤولية الاجتماعية

ويجب — في نظره — أن تعمل هذه العوامل مجتمعة بصورة تكاملية، لا بشكل مجزأ أو منفصل (قطب، بدون تاريخ).

إن الله سبحانه وتعالى قد وضع العدالة أساسًا للحياة في الأرض، ولذلك فالعدالة في منظور الإسلام هي قانون كوني شامل. وبالتالي، فإن مخالفة العدل تعني مخالفة أمر الله تعالى.

كما أن قيم العدالة في الإسلام تُبنى على أساس أخلاقي، لا على نتائج اختبارية تجريبية بحتة. ولهذا، فإن الاقتصاد الإسلامي — باعتباره قائمًا على أوامر الله وسنة رسوله — ينبغي أن يوجّه المفكرين المسلمين نحو تطوير فهم متجدد لقيم العدالة بما يتناسب مع تطور الزمان، ليتم توظيفها بما يحقق المنافع العامة للإنسانية (الصدر، 2019).

العدالة في الاقتصاد الإسلامي

إن مبدأ العدالة يقوم في جوهره على الإنصاف مع الجميع دون النظر إلى خلفياتهم أو انتماءاتهم. وقد أكّد الله سبحانه وتعالى هذا المبدأ في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة المائدة: 8).

ومن خلال هذه الآية يُفهَم أن العدالة واجبة في كل حال، ويجب إقامة العدل في كل المجالات، ومنها الجانب الاقتصادي، من خلال إزالة الفجوة بين مستويات الدخل بين الأفراد. فالقرآن الكريم شديد الالتزام بتحقيق العدل؛ حيث إن ثلثي آياته تحمل دعوة لإقامة العدل والابتعاد عن الظلم.

ولذلك فإن العدالة الاقتصادية تمثل جزءًا لا يتجزأ من الفلسفة الأخلاقية في الإسلام (ناصوتيون، 2011).

إن قيمة التوحيد — وهي أساس الاقتصاد الإسلامي — ترتبط برباط وثيق مع العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومع مبدأ الأخوة الإنسانية؛ حيث يعلّمنا الاقتصاد التوحيدي أن الله هو المالك الحقيقي لكل شيء، وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف وأمين، وأن في كل مال حقًا للآخرين، كحق الزكاة والإنفاق والصدقة. ويعد ذلك من الآليات التي تضمن تحقيق العدالة في توزيع الدخل بما يتوافق مع مفهوم الأخوة (بنت متفريدة، 2019).

وقد ادّعى كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي التزامهما بالعدالة، حيث يرى كل منهما أن منهجه هو الأعدل. فالرأسماليون يرون أن العدالة تتحقق من خلال فرض الضرائب على المواطنين، غير أن هذه الآلية غالبًا ما تخدم أصحاب رؤوس الأموال والموظفين في قطاعات الضرائب ولا تحقق العدالة الفعلية.

كما يعتمد الاقتصاد الرأسمالي على مؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد لقياس النمو الاقتصادي، بخلاف الاقتصاد الإسلامي الذي يشترط أن يترافق النمو مع التوزيع العادل للثروة؛ إذ إن هدف الاقتصاد الإسلامي لا يقتصر على رفع معدلات النمو كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بل يهدف أيضًا إلى تقليل الفقر والبطالة. فالنمو والتوزيع في الاقتصاد الإسلامي هما كوجهي عملة واحدة لا ينفصلان.

ومن سمات الرأسمالية كذلك :**الملكية الخاصة المطلقة** بهدف تحقيق الربح الأقصى، وهيمنة آلية السوق في إدارة الموارد وتحقيق الكفاءة. وهذه القيم تتعارض مع القيم الاقتصادية الإسلامية التي ترفض الجشع والطمع والإسراف، إذ إنها تزيد الأغنياء ثراءً وتزيد الفقراء فقرًا.

أما النظام الاشتراكي — الذي كثيرًا ما يُقارَن خطأً بالاقتصاد الإسلامي — فهو أيضًا بعيد عن جوهره؛ لأن الاشتراكية تُنكر الملكية الفردية وتمنح الدولة السيطرة الكاملة على الموارد الاقتصادية ثم إعادة توزيعها على الناس. بينما يقوم الاقتصاد الإسلامي على تعزيز روح الأخوة والتكافل بين العمال والدولة والمجتمع من أجل إقامة العدل بصورة شاملة ومتكاملة.

أهمية العدالة في الاقتصاد الإسلامي

تكتسب العدالة في الاقتصاد الإسلامي أهمية كبيرة، لأنها تؤدي دورًا رئيسيًا في ضمان سير الأنشطة الاقتصادية بصورة عادلة ومتوازنة بين جميع الأطراف. وتتجلى أهمية العدالة في الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:

1. **رفع مستوى رفاهية المجتمع:**

إن العدالة في توزيع الدخل والثروة تضمن عدم احتكار الأموال في يد فئة معينة، كما تتيح لكل فرد الفرصة المتساوية لتحقيق حياة كريمة.

2. **تعزيز الثقة:**

إن المعاملة العادلة للزبائن والموظفين تضمن سير الأعمال والمبادلات الاقتصادية بشفافية ومصداقية؛ مما يعزز ثقة المجتمع بالنظام الاقتصادي ويضمن حسن أداء النشاط التجاري.

3. **منع الممارسات الاحتيالية:**

إن مكافحة الغش والخداع يسهم في استقامة النشاط الاقتصادي ويحفظ حقوق الجميع ويشعرهم بالأمن والحماية.

4. **بناء مجتمع عادل ومزدهر:**

إن مفهوم العدالة في الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تمكين كل فرد من فرص متكافئة لتحسين حياته، مما يؤدي إلى نشوء مجتمع أكثر عدالة ورخاءً.

علاوة على ذلك، فإن العدالة في الاقتصاد الإسلامي تضمن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية في جميع جوانب النشاط الاقتصادي. وتكمن أهمية ذلك في أن الأخلاق والآداب تمثل أساسًا في ضمان سير الأنشطة الاقتصادية بصورة صحيحة وسليمة.

العدالةُ أيضًا مثالٌ من أمثلةِ الأخلاقِ والآدابِ في التجارةِ والاقتصادِ الإسلاميّ

نشأ نموذج هذا الاقتصاد مع القرآن نفسه، ثم أحكمته السيرة النبوية وبعدها نظام الشريعة الشامل. وبينما اختلفت الممارسات التجارية والأنشطة الاقتصادية من منطقة إلى أخرى ومن قرن إلى آخر، سادت القيم الأخلاقية الشرعية، وأوجدت واقعًا عامًا يشهد على نجاحها وانتشارها.
ويمكن قياس هذا النجاح بواقعة لا مراء فيها مفادها أن الحضارة المادية الإسلامية والتجارة الدولية والإقليمية الإسلامية كانت من بين الأكثر نشاطًا وغيّرت في تاريخ العالم قبل الحديث. وهذا التوصيف الذي ربما لا يفي بالحق (لا يدل عليه ما نعرفه عن الإسلام وتاريخه الاقتصادي فحسب، بل تشهد له أيضًا حقيقة أن الاستعمار الأوروبي لم يستطع الهيمنة على البلاد الإسلامية خلال القرن التاسع عشر دون تفكيك البنية الاقتصادية التي اعتمدت إلى حد كبير على قواعد وقوانين وقيم شرعية
فالعدالة في هذا السياق تجعل القيم والمبادئ الحسنة هي التي توجه الأعمال والمعاملات، مما يمنح الأفراد الإحساس بالأمان والطمأنينة. كما تضمن العدالة أن لكل فرد الحق في رسم مستقبله وتحقيق مستوى معيشي لائق.
وفي الاقتصاد الإسلامي، يركز مفهوم العدالة على ضرورة منح الفرص المتساوية في تحقيق الرفاه الاقتصادي والحصول على دخل عادل، إلى جانب تحميل الأفراد مسؤولية أفعالهم، وتمكينهم من ممارسة حياتهم وفق معتقداتهم وقيمهم دون قيود ظالمة من النظام الاقتصادي.

وبذلك، فإن العدالة في الاقتصاد الإسلامي تعد عنصرًا أساسيًا لضمان سير الأنشطة الاقتصادية بشكل عادل ومتوازن للجميع، وتعزيز الثقة المجتمعية، ومنع الممارسات المخالفة، وبناء مجتمع تسوده العدالة والازدهار.

الفلسفة العدلية في الاقتصاد الإسلامي

يمتلك مفهوم العدالة في الاقتصاد الإسلامي أساسًا فلسفيًا راسخًا وطابعًا عالميًا. فقد أولى الإسلام اهتمامًا كبيرًا بقضايا عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أكد القرآن الكريم نقده للسلوك الظالم والفجوة الطبقية بعرض نماذج تاريخية مثل قارون الذي يمثل طبقة النخبة الاقتصادية الجشعة التي أساءت استخدام الثروة، وفرعون الذي يعد رمزًا للطغيان السياسي.

سُئِلَ **يوسف القرضاوي** رحمه الله: هل يملكُ الإسلامُ نظامًا اقتصاديًّا؟ فأجاب قائلاً:

»إذا كان المقصودُ نظامًا مُفصَّلًا يشملُ الفروعَ والجزئيّاتِ وطرائقَ التطبيقِ المتنوّعة، فلا يوجد .أمّا إذا كان المقصودُ هو التصوُّرُ العامُّ الذي يشتملُ على الأصولِ الكلِّيَّة، والقواعدِ القطعيَّة، والتوجيهاتِ والمبادئِ العامة، التي تشملُ كذلك بعضَ الفروعِ المهمَّةِ ذاتِ الطابعِ الخاص، فإنَّ ذلك موجود.

ويرى علي شريعتي أن هاتين الشخصيتين تجسدان واقع الظلم الناتج عن عدم العدالة الاقتصادية واستبداد السلطة الذي يؤدي إلى فساد المجتمع.

ومن الناحية الاقتصادية، يعد فشل السوق أحد الأسباب التي تستوجب تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد، حيث إن آلية السوق لا تستطيع دائمًا تخصيص الموارد بكفاءة، وبخاصة عندما تكون احتياجات المجتمع غير مادية ولا يمكن قياسها ببيانات كمية بحتة.

وعندما ينحصر الاهتمام الاقتصادي في الأرقام المادية فقط فإن ذلك يؤدي إلى تهميش الواقع الحقيقي للمجتمع واحتياجاته. ومن هنا تبرز أهمية تدخل السلطة العامة لضمان بقاء قيمة العدالة حاضرة في النظام الاقتصادي.

ويؤكد أفزال الرحمن أن مبدأ العدالة وتطبيقه في الحياة يعد من أهم إسهامات الإسلام في الحضارة الإنسانية. فالعدالة عنصر أساسي من عناصر التقوى، ولذلك يؤمر المسلم بتطبيقها في جميع جوانب حياته بما في ذلك المجال الاقتصادي.

وفي التراث الفلسفي، قسّم أرسطو مفهوم العدالة إلى نوعين :**العدالة التوزيعية** و**العدالة التعويضية** .

وفي السياق الإسلامي، تشير العدالة التوزيعية إلى أن لكل فرد حقًا في نصيبه العادل وفقًا لمجهوده واستحقاقه، ويتعلق ذلك بمدى قدرة الدولة على توزيع الحقوق والثروة بشكل عادل بين المواطنين.

كما يحظى مفهوم العدالة الاجتماعية بمكانة بارزة في الاقتصاد الإسلامي.
ويؤكد محمد شفيعي أنطونيو أن الإسلام ينظر إلى البشر كأسرة واحدة متساوية في الكرامة الإنسانية أمام الله، ولا يُعتد بالاختلاف في الغنى أو الفقر معيارًا للتفاضل، وإنما المعيار هو التقوى والإخلاص وخدمة الإنسانية.
ويرى سيّد قطب أن العدالة الاجتماعية في الإسلام شاملة لجميع جوانب حياة الإنسان، فهي لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل تشمل الفكر والوعي والسلوك، مما يجعلها مِعيارًا أخلاقيًا يوجّه الإنسان للتعايش بسلام مع الآخرين مهما اختلفت خلفياتهم.
وبما أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه ويحتاج إلى التعاون مع الآخرين لتلبية احتياجاته الاقتصادية، فإن التفاوت في القدرات بين الأفراد أمر طبيعي. لكن الإسلام لا يسمح بأن تتحول هذه التفاوتات إلى فجوات اقتصادية واسعة تؤدي إلى الظلم وتثير النزاعات الاجتماعية.
ومن هنا تأتي أهمية الاقتصاد الإسلامي في ضمان توزيع عادل للثروة وتحقيق الاستقرار والرخاء داخل المجتمع.

تُعَدُّ محدوديّة الإنسان حقيقةً محتومة قد قُدِّرَت عليه، ممّا يجعل عجزه في بعض الأمور واختلاف درجات قدراته يؤثّر في تحصيله لمتطلّبات المعيشة. غير أنّ هذه المحدوديّة وإن كانت أمراً طبيعيّاً، إلّا أنّ الإسلام لا يترك المجال لاتّساع الفجوة الاقتصادية المؤدّية إلى إثارة الصراع الاجتماعي.
وقد أشار علي أنور يوسف – كما نقل عنه زكي فؤاد خليل – إلى أنّ مبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام يقوم على ما يأتي:

1. مبدأ التعارف والتفاهم (التعاطف)، وهو ما يولّد صفة الإحساس بمشاعر الآخرين.
2. مبدأ التعاون (التعاون)، المنبثق من إدراك الإنسان لمحدوديّته وحاجته الفطرية إلى الآخرين.
3. مبدأ الأخوّة (الأخوّة)، الذي جوهره الألفة والمحبّة، وما ينتج عنهما من عناية واهتمام بين أفراد المجتمع.
4. مبدأ الانحياز للضعفاء، المتضمّن تشريعات لحمايتهم وتمكينهم.
5. مبدأ توزيع الدخل توزيعاً عادلاً، ومن أهمّ أدواته في الإسلام الزكاة بهدف تحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع كافّة.

وقد لخّص سيّد قطب المبادئ الأساسيّة للعدالة الاجتماعية في الإسلام في ثلاثة أصول، وهي: الحرّية المطلقة الواعية، والمساواة بين البشر جميعاً، والمسؤوليّة الاجتماعية.

إنّ العدالة في الإسلام مطلب أساسي وركيزة أصيلة تهدف إلى إقامة الحقّ والقضاء على الظلم. وقد أجمع العلماء –كما تذكر العديد من المصادر – على أنّ العدالة عنصر رئيس في مقاصد الشريعة. كما أنّ تحقيق الرفاه مقصدٌ وغايةٌ عليا لتطبيق الشريعة الإسلامية، وعليه فإنّ الاقتصاد الإسلامي لا يركّز على التنمية المادية فحسب.

يمتاز المفهوم الاجتماعي الاقتصادي في الإسلام عن مفهومي العدالة في كلّ من الرأسمالية والاشتراكية؛ إذ يقوم – إلى جانب الالتزام الروحي – على مبدأ الأخوّة الإنسانية الشاملة.

ويرى محمد عمر شابرا ضرورة الجمع بين هذين البعدين لأنّهما وجهان لا ينفصلان.

كما يؤكّد أنّ الأخوّة جزءٌ لا يتجزّأ من مفهومي التوحيد والاستخلاف، لكنّها تفقد قيمتها إن لم تقترن بالعدالة الاجتماعية الاقتصادية.

ومن البعد الإنساني في الإسلام: إرساء العدالة وتعزيز روابط الأخوّة بين الناس. ويرتكز مفهوم العدالة الاقتصادية الإسلامية على مبدأ تكافؤ الحقوق والحيلولة دون نشوء فجوات طبقية ناتجة عن اختلالات اقتصادية.

ومن ثمّ، فإنّ العدالة الاقتصادية تقوم على قواعد أخلاقية ومبادئ شرعية، وافتقادها يؤدّي إلى ضعف العدالة ذاتها.

وإنّ إقامة العدالة الاقتصادية في المجتمع تؤدّي إلى ترسيخ الأخوّة بين أفراده.وللوصول إلى العدالة الاقتصادية لا بدّ من توافر مبدأين عامّين هما: المساواة والعدالة. فمبدأ المساواة يمنع من حدوث تفاوتٍ كبير في توزيع الثروات؛ إذ يمكن قبول التفاوت "الخفيف"، أمّا "التفاوت المفرط" فهو مرفوض.

ولا يُعدّ المجتمع إسلامياً بحقّ إذا ترفه بعض أفراده بينما يرزح آخرون تحت وطأة الفقر والحاجة .وتقتضي الأخوّة في الإسلام التعاون المتبادل بين الناس، ممّا يُشيع المودّة والرحمة ويعزّز روح الشراكة والعمل المنتج المشترك الذي يحقّق المنفعة العامة.

وقد تجلّى هذا المبدأ بوضوح في عهد النبي ﷺ حين آخى بين المهاجرين والأنصار، فكان الأنصار يلبّون حاجات إخوانهم المهاجرين من مأكل ومشرب ومسكن، ممّا ساهم في ترسيخ العقيدة الصحيحة والقضاء على التفاوت الطبقي.

وبفضل الالتزام العميق بمبدأي الأخوّة والعدالة، فإنّ الموارد كافة – باعتبارها أمانةً إلهية – تُسخّر لتحقيق مقاصد الشريعة. كما أنّ هذين المبدأين يوجبان توزيع الموارد توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع عبر أدوات الاقتصاد الإسلامي.

حتى الآن لا يمكن تصوّر قيام مجتمعٍ مسلمٍ مثالي ما لم تُرسَّخ العدالة فيه. فالإسلام ليس غامضاً على الإطلاق في هدفه القضاءَ على جميع أشكال الظلم التي تتمثّل في شتّى صور الجور، والاستغلال، والاضطهاد، والاعتداء على حقوق الآخرين، أو التخلّف عن أداء الواجبات تجاههم.

وقد جعل محمد عمر شابرا العدالةَ أحد المبادئ الأساسية في الإسلام، إذ يرى أنّ الأخوّة – وهي جزءٌ لا يتجزّأ من مفهومي التوحيد والاستخلاف – لن تتحقّق ما لم تقترن بالعدالة.

وإنّ التزام الإسلام الراسخ بالأخوّة والعدالة يوجب توظيف جميع الموارد المتاحة للبشرية من أجل تحقيق مقاصد الشريعة. وقد ركّز شابرا في بُعد العدالة على عددٍ من العناصر، من أبرزها:

1. تلبية الاحتياجات الأساسية

إنّ مقتضى الأخوّة وإدارة الموارد أن تُسخَّر هذه الموارد لتلبية حاجات كلّ فرد وضمان مستوى معيشي كريم يتناسب مع كرامته الإنسانية بصفته خليفة الله في الأرض. وتقوم الأخلاق في الإسلام على التوحيد الذي يجعل العدالة أساساً من أسس الأخلاق الإسلامية، مميّزاً إيّاها عن النظريات الأخلاقية العلمانية التي تحصر الأخلاق في مصلحة الفرد وحده.

وتُلزم الأخلاق الإسلامية الإنسان بأن يحسن إلى نفسه وإلى الآخرين وإلى البيئة من حوله وإلى ربّه تعالى. وقد طوّر الباحثون المسلمون عدداً من القواعد الأخلاقية المستمدّة من المبادئ القيمية الإسلامية، وجعل رفيق عيسى بيكون العدالة إحدى المسلّمات الأساسية في أخلاقيات الأعمال الإسلامية. ويرى أنّ المفهوم الاجتماعي الاقتصادي في الإسلام يختلف جذرياً عن العدالة في كلٍّ من الرأسمالية والاشتراكية؛ فهو يقوم، إلى جانب الالتزام الروحي، على مفهوم الأخوّة الإنسانية الشاملة.

ولا ينبغي فهم تأكيد الإسلام على تلبية الاحتياجات وفق الأسلوب الرأسمالي؛ إذ إنّ تلبية الحاجات تحظى بمكانة مهمّة في الفقه والتراث الإسلامي، بل يرى العلماء أنّ إشباع الضروريات مسؤولية جماعية على المجتمع المسلم تجاه الفقراء.

إنّ التفاعل الاقتصادي من أجل تلبية الحاجات جزءٌ أصيل من النظام الإسلامي، لما له من دور في تعزيز الرفاه الاجتماعي وترسيخ التضامن بين أفراد المجتمع.

وكما نقل تشارلز تريب عن مصطفى كمال وصفي، فإنّ نظام الملكية في الإسلام قائم على غاية اجتماعية سامية تستند إلى العدل.

فالملكية في الاقتصاد الإسلامي تُحَمِّل صاحبَ المال مسؤوليةً اجتماعيةً تقتضي منه مراعاة المصلحة العامّة.

بل يؤكّد العَرابي والسباعي وغيرهما –كما نقل عنهم تريب – أنّ حقّ الملكية مرهونٌ بمدى تحقيقه لمصلحة المجتمع ورفع مستوى الرفاه العام، مع الالتزام بحقوق الآخرين عبر الزكاة والصدقات والإرث، واجتناب الظلم والاعتداء (الظلم).

٢ .مصدر الكسب الحلال

إنّ استخلاف الإنسان في الأرض يدلّ على أنّ تلبية احتياجاته يجب أن تكون من جهده نفسه. ولهذا أكّد العلماء على وجوب سعي المسلم لكسب الرزق لنفسه ولمن يعولهم. لأنّ ترك هذا الواجب قد يؤدّي إلى عدم قدرة المسلم على أداء واجباته الدينية والدنيوية بصورة صحيحة.

ولا يستطيع المسلم السعي في الكسب الحلال إلا إذا توفّرت له فرص عمل أو مشاريع تجارية مناسبة. ومع ذلك، قد يعجز بعض الناس عن العمل بسبب المرض أو العجز أو ضعف الإمكانات، ولهذا أصبح من واجبات المجتمع المسلم مساعدتهم ودعمهم.

والهدف من ذلك هو تمكينهم حتى يتحسّن وضعهم وتزداد قدرتهم على الكسب مستقبلاً.

٣ .التوزيع العادل للدخل والثروة

قد يحدث تفاوت في الدخل والثروة بين الناس بسبب اختلاف المهارات أو المبادرة أو تحمل المخاطر. ولكنّ الإسلام لا يقبل التفاوت الكبير الذي يسبّب الظلم أو احتكار الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع. ويأمر الإسلام بأن تُنفق الثروات في وجوه الخير كما جاء في قوله تعالى في سورة الحديد الآية (٢).

إنّ غياب الجهود التي تقلّل من هذا التفاوت سيؤدي إلى آثار سلبية وخطر على المجتمع.

ولهذا يؤكد الإسلام على ضرورة توزيع الدخل والثروة توزيعاً عادلاً حتى لا تبقى الثروة محصورة عند طبقة معيّنة فقط.

وإذا طبّق المسلمون تعليمات الإسلام في شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية، فلن تبقى فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء. وتلعب الدولة دوراً مهماً في تحقيق هذا التوزيع العادل، بحيث لا تنحاز إلى فئة معيّنة دون الأخرى. وعند تحقق العدالة في التوزيع، سيعيش المجتمع في حالة اجتماعية مستقرة وعادلة.

٤ .النموّ والاستقرار

لا يمكن لأيّ مجتمع أن يلبّي احتياجاته بالعمل الذاتي دون استخدام الموارد المتاحة بأعلى قدر ممكن من الكفاءة، وتحقيق مستوى مناسب من النموّ الاقتصادي.

كما أنّ هدف العدالة في توزيع الدخل والثروة يتحقّق بشكل أفضل إذا حظي المحتاجون بنصيبٍ عادل من النموّ المتحقق في المجتمع. ويساعد الاستقرار الاقتصادي أيضاً في تقليل المعاناة والحدّ من التفاوت. ومن المعلوم أنّ النموّ يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع العدالة في التوزيع؛ لأنّ النموّ دون عدالة يسبّب مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة. وفي الاقتصاد الإسلامي، لا يكون التركيز على النموّ فقط كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي، بل يركّز على العدالة في توزيع الثروة، وهو ما تتوافق معه فكرة العدالة عند أرسطو التي تعني أن يحصل كلّ فرد على حقّه.

ويأمر الإسلام بألّا تبقى الثروة محصورة في فئة معيّنة من المجتمع.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الفرص المتساوية للحصول على الثروة لجميع أفراد المجتمع، وفرض الزكاة على من يملك مالاً زائداً عن حاجته لدعم المحتاجين.

ووفقاً لمفهوم العدالة، فإنّ الإنسان يحصل على الدخل مقابل الجهد والعمل الذي يقوم به، ويُعدّ هذا الدخل حقّاً له نتيجة الواجب الذي أدّاه. ومع ذلك يأمر الإسلام بتخصيص جزء من هذا الدخل للفقراء والمحتاجين من خلال الزكاة وغيرها من الوسائل.

ويُسمح لكلّ شخصٍ بالكسب وفقاً لتعاليم الإسلام حسب قدرته، ولكنّ الناس يختلفون في مقدار ما يحصلون عليه. فمن كان لديه رزق وفير، فعليه واجب مساعدة من لا يستطيعون توفير حاجاتهم، وذلك لضمان إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

وقد ذكر مسعود العلام شودري أنّ الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبادئ أساسية لتحقيق التنمية، ومن أهمّها العدالة في توزيع الثروة. ويكون ذلك من خلال تنظيم الملكية، وبيان كيفية إدارتها، وتوفير الدعم لمن لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية، حتى يصل المجتمع إلى التوازن في تلبية احتياجاته.

وبناءً على ذلك، فقد وضع الإسلام حلولاً لمشكلة سوء التوزيع من خلال نظام الزكاة الذي يهدف إلى القضاء على الفقر، ويوفّر فرص العمل، ويرعى الأسر الفقيرة، ويساعد كبار السنّ، ويؤمّن العاطلين عن العمل، ويعالج نقص الدخل في أوقات الأزمات الاقتصادية.

ومن جميع ما سبق، يتبيّن أنّ العدالة في الإسلام مطلب أساسي لا يمكن التخلّي عنه في المجال الاقتصادي.

وتعني العدالة في التوزيع أن يتمّ توزيع الدخل والثروة بطريقة عادلة تتوافق مع القيم المقبولة. أمّا الوضع الاجتماعي السليم فهو الذي يحقّق تقارباً بين مستويات الدخل والثروة بين الناس داخل المجتمع

تأثير قيمة العدل في الإسلام على إصلاح النظام الاقتصادي التقليدي

في ظلّ الحياة المعاصرة، يَهيمن النظام الاقتصادي التقليدي على معظم الأنشطة الاقتصادية العالمية. يقوم هذا النظام على مبادئ الرأسمالية والليبرالية التي تُركّز على حرية الفرد في إدارة الموارد بهدف تحقيق أقصى قدر من الأرباح.

ورغم نجاحه في دفع عجلة النمو الاقتصادي في عدد من الدول، إلا أنّه أنتج في المقابل مشكلات خطيرة مثل التفاوت الاجتماعي، والفقر البنيوي، واستغلال الموارد الطبيعية، والظلم الاقتصادي. ويُشير ذلك إلى أنّ النظام الاقتصادي التقليدي ما يزال عاجزًا عن تحقيق الرفاه الشامل والعدالة لجميع فئات المجتمع.

ومن هذا المنطلق، تكتسب القيم الإسلامية، ولا سيما قيمة العدل، أهميّة كبيرة في إصلاح وتوازن النظام الاقتصادي القائم. إذ ينظر الإسلام إلى العدل باعتباره مبدأً أساسيًا في جميع جوانب الحياة، بما فيها الجانب الاقتصادي.

ويمثِّل العدل في الاقتصاد الإسلامي إعطاء كل ذي حق حقّه، ووضع الأمور في مواضعها، وتجنّب كل أشكال الظلم. ويتجسّد هذا المبدأ في عدد من التشريعات الإسلامية مثل تحريم الربا والميسر والغرر، والأمر بإيتاء الزكاة والإنفاق والصدقة.

والنظام الاقتصادي الإسلامي لا يقتصر هدفه على تحقيق المكاسب المادية، بل يُعنى أيضًا بالقيم الأخلاقية والروحية. فهو يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الدنيا واعتبارات الآخرة، ويُقرّر أنّ الثروة أمانة من الله تعالى يجب توظيفها لتحقيق الصالح العام. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تُدار الثروات بطرق مشروعة وعادلة تعود بالنفع على المجتمع بأكمله.

كما يُولي الاقتصاد الإسلامي أهمية كبيرة لتحقيق توزيع عادل للثروة. ومن خلال أدوات كالزكاة والوقف والصدقات، يُسهم الإسلام في تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتعزيز التضامن الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، يدعو إلى ممارسة تجارية قائمة على الأخلاق والشفافية، بعيدًا عن الغش والاستغلال، الأمر الذي يعزز الثقة بين المتعاملين ويحقق استقرارًا اقتصاديًا مستدامًا.

وعلى النقيض من ذلك، يتجاهل النظام الاقتصادي التقليدي في الغالب الجوانب الأخلاقية. فعندما يُصبح الربح الهدف الوحيد للأنشطة الاقتصادية، تظهر ممارسات غير إنسانية، مثل الفساد، والتلاعب بالأسواق، واستغلال العمال. وهنا يمكن لقيمة العدل الإسلامية أن تُقدّم حلولًا عملية لإعادة توجيه النظام الاقتصادي نحو تحقيق المصلحة العامة.

وبناءً عليه، فإن تأثير قيمة العدل الإسلامي في إصلاح النظام الاقتصادي التقليدي لا يقتصر على البعد النظري فحسب، بل يمتد إلى التطبيق العملي من خلال السياسات العامة والأنظمة المالية الإسلامية والتعليم الاقتصادي القائم على الأخلاق الإسلامية. فإذا طُبِّقت هذه القيم بصورة منسّقة ومستدامة، فسيُبنى نظام اقتصادي يُحقّق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وبين النمو والعدالة، وبين المادة والقيم.

وفي الختام، يمكن القول إن العدل في الإسلام ليس مجرد مفهوم روحاني، بل هو أيضًا حلّ واقعي لبناء نظام اقتصادي أكثر إنسانية واستدامة وعدالة اجتماعية.

فالإسلام لا يرفض التطور الاقتصادي، لكنه يؤكّد وجوب قيام جميع الأنشطة الاقتصادية على أساس من الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية، مع استحضار أنّ الثروة أمانة إلهية تُوظَّف لتحقيق مصالح الإنسانية جمعاء.

الخلاصة

تُبرز هذه الدراسة أنّ العدالة في الاقتصاد الإسلامي ليست قيمةً تجميلية أو شعارًا أخلاقيًّا فحسب، بل هي مبدأ جوهريٌّ وأساس بنيويٌّ يقوم عليه النظام الاقتصادي الإسلامي بكامل أبعاده. فالعدالة تُعدّ المحور الذي تتوازن حوله العلاقات الاقتصادية بين الفرد والمجتمع، وبين الحرية الاقتصادية والضوابط الشرعية، وبين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، لتتحقّق من خلالها الرفاهية الشاملة للأمة (الفلاح) في أبعادها المادية والروحية والاجتماعية.

إنّ تحقيق العدالة في المنظور الإسلامي يهدف إلى إزالة الظلم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تنظيم الثروة وضمان التوزيع العادل للموارد. ويتجلّى ذلك بوضوح في نظام الزكاة والإنفاق والصدقة والوقف، التي تُعتبر أدواتٍ تشريعية لتقوية التكافل الاجتماعي وتحقيق التوازن الطبقي. فالإسلام لا يكتفي بالدعوة النظرية إلى العدالة، بل يُقدّم آلياتٍ عمليةً تُحوّل القيم الأخلاقية إلى تطبيقات اقتصادية واقعية.

كما أنّ تحريم الربا والغرر والميسر يُعبّر عن التزام الإسلام بحماية الإنسان من الاستغلال، وإرساء قواعد السوق على أساس الشفافية والإنصاف. وهذا يضمن بيئة اقتصادية قائمة على الرحمة والمساءلة والمصلحة المتبادلة، بعيدًا عن الأنانية والطمع والجشع.

ومن جهةٍ أخرى، يُمثّل النظام الاقتصادي الإسلامي بديلًا حضاريًّا أمام الأزمات التي أنتجها النظام الرأسمالي العالمي، الذي ركّز على الربح وأغفل القيم الإنسانية. فبينما تسعى النظم المادية إلى تحقيق

النموّ المجرد، يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق العدالة المستدامة والتنمية المتوازنة التي تراعي حقوق الإنسان والبيئة والمجتمع في آنٍ واحد.

وتُبرز نتائج هذه الدراسة أنّ العدالة في الاقتصاد الإسلامي تُسهم في بناء منظومة اقتصادية عادلة ومسؤولة، تُعلي من شأن القيم وتربط النشاط الاقتصادي بالمبادئ الأخلاقية والروحية. كما تؤكّد أنّ تحقيق العدالة ليس خيارًا ثانويًّا، بل هو ضرورة شرعية واستراتيجية لضمان استقرار المجتمع وازدهاره على المدى الطويل.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ قيمة العدالة تُشكّل الإطار النظري والعملي للنظام الاقتصادي الإسلامي، فهي التي تُوجّه السياسات الاقتصادية وتضبط السلوك المالي، وتُحقّق التوازن بين الكفاءة والإنصاف، وبين الثروة والمسؤولية، بما يجعل من الاقتصاد الإسلامي نموذجًا متميّزًا لتحقيق العدالة والكرامة والرفاهية الإنسانية الشاملة.

الخاتمة

تُعَدُّ العدالة من المقاصد العظمى التي جاء بها الإسلام، وهي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البناء الاقتصادي في الشريعة الإسلامية. فالاقتصاد الإسلامي لا ينظر إلى العدالة بوصفها مفهومًا أخلاقيًا مجرّدًا، بل باعتبارها مبدأً عمليًا يُوجّه السياسات الاقتصادية والسلوك المالي للأفراد والمؤسسات على حدٍّ سواء. فحيثما وُجدت العدالة، وُجد الأمن الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والطمأنينة النفسية التي تُسهم في تحقيق السعادة الدنيوية والأخروية.

إنَّ العدالة في منظور الشريعة تشمل العدالة في التوزيع، والعدالة في المعاملة، والعدالة في الفرص. ولذلك حرص الإسلام على إقامة نظامٍ اقتصاديٍّ متوازنٍ يُحقق التكافل الاجتماعي من خلال أدواتٍ تشريعيةٍ عمليةٍ مثل الزكاة، والوقف، والصدقة، وتحريم الربا، ومنع الاحتكار، وإقرار مبدأ المشاركة والمضاربة في الأنشطة الاستثمارية. فكلّ هذه المبادئ لا تهدف إلى تقييد حرية السوق، بل إلى توجيهها نحو تحقيق المصلحة العامة ومنع الظلم والاستغلال.

ومن هذا المنطلق، يُعتبَر مبدأ العدالة حجر الزاوية في فلسفة الاقتصاد الإسلامي، إذ يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الإنسانية. فهو لا يُقصي الربح ولا ينكر المصلحة الفردية، لكنه يضبطها بحدود الأخلاق ومقتضيات العدالة الاجتماعية. وبذلك يتميّز الاقتصاد الإسلامي عن الأنظمة الوضعية التي جعلت الربح غايةً مطلقة، وأهملت البُعد القيمي والإنساني في النشاط الاقتصادي.

وفي ظل التحديات العالمية المعاصرة مثل الفقر، والبطالة، واتساع فجوة الدخل، تبرز الحاجة الملحّة إلى نموذجٍ اقتصاديٍّ بديلٍ يوازن بين النمو والتنمية المستدامة، وبين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية. وهنا تتجلّى أهمية القيم الإسلامية، وفي مقدّمتها العدالة، كإطارٍ فكريٍّ وأخلاقيٍّ لإعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي بما ينسجم مع كرامة الإنسان وفطرته.

وعليه، فإن ترسيخ مبدأ العدالة في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرّد التزامٍ شرعيٍّ، بل هو مشروع حضاريٌّ وإنسانيٌّ يهدف إلى تحقيق الرفاه الشامل للأمة والبشرية جمعاء. فالعدالة هي روح الشريعة، وجوهر التنمية، وضمانة الاستقرار. ومن خلال تطبيقها في السياسات الاقتصادية والمالية، يمكن للأمة الإسلامية أن تُسهم في بناء حضارةٍ عالميةٍ متوازنةٍ قائمةٍ على قيم الإنصاف، والتكافل، والرحمة. وهكذا، تصبح العدالة في الاقتصاد الإسلامي ليست غايةً فحسب، بل طريقًا نحو تحقيق السعادة والازدهار في الدنيا والآخرة.

المراجع

يازيد، محمد، ويزيد، محمد. (2009م). في مواجهة تحديات العدالة الاجتماعية والرأسمالية العالمية .*مجلة القانون(Al-Qānūn)* ، المجلد 12، العدد 1.

زوخروه وآخرون.

شهاب، محمد قريش. (2004م) .*تفسير المصباح* .جاكرتا: دار لنترا هاتي.

بنت مطافريدة. (2019م) .*القيمة الفلسفية للعدالة في الاقتصاد الإسلامي*.

مطهري، مرتضى. (2009م) .*العدالة الإلهية* .جاكرتا: دار ميزان للنشر.

مركز الدراسات والتطوير للاقتصاد الإسلامي(2011 .(P3EI) م .(*الاقتصاد الإسلامي* . جاكرتا: دار راجا غرافيندو برسادا).

الأعمالُ التجاريةُ في الإسلام، سيتي صديّة، و جميلة نافسة (٢٠٢١)

مطهري، مرتضى. (1997م) .*تفسير السور المختارة وكشف حكم القرآن* .باندونغ: مكتبة العلم.

مجلة مقدس: دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 7، العدد 1، يناير – يونيو 2022م.

حامد، أحمد. (2007م) .*القانون الاقتصادي الإسلامي (الاقتصاد الشرعي) في إندونيسيا* . بوجور: دار غاليا إندونيسيا.

قطب، سيد. (دون تاريخ) .*العدالة الاجتماعية في الإسلام* .القاهرة: دار الكاتب العربي.

الصدر، محمد باقر. (2009م) .*اقتصادنا* .بيروت: دار الزهراء للنشر.

ناصوتيون، محمد إدوين. (2011م) .*العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي الإسلامي* . كيديري: مطبعة كلية العلوم الإسلامية.

بنت مطافريدة. (2019م) .*القيمة الفلسفية للعدالة في الاقتصاد الإسلامي*.

مرشيد أحمد، محمد زكي أزاني،وإسماعيل (2023).

«الفهمُ الدقيقُ في الخطوطِ العريضةِ للأخلاقِ والتجارةِ والاقتصادِ الإسلامي». مجلة الأفكار للدراسات الإسلامية (al-Afkar, Journal for Islamic Studies)، المجلد 6، العدد 3، صـ 741–753 doi: 10.31943/afkarjournal.v6i3.60

زكي فؤاد خليل .*توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي*، صـ243-245. انظر أيضًا: شابرا، محمد عمر. (2000م) .*هل من الضروري وجود اقتصاد إسلامي؟ مجلة الاقتصاد الاجتماعي*، المجلد 29، العدد 1، صـ21-37.

تطوّر الإقتصاد الإسلامي : منظورٌ فلسفي .أ. عالم (٢٠١٦)

شاكر صوفيان. (2016م) .*دور الدولة في الاقتصاد: دراسة نظرية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي* .*مجلة حنفاء: دراسات إسلامية*، المجلد 13، العدد 2، صـ288-314.

إسماعيل نواوي أها .*فلسفة الاقتصاد الإسلامي؛ دراسة في قضايا الفكر الاقتصادي وإعادة هندسة النظرية* .صـ131.

زكي فؤاد خليل .*توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي*، صـ236.

نصوتيون، بهدر جوهان. (2014م) .*دراسة فلسفية حول مفهوم العدالة من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر الحديث* .*مجلة يوستيسيا*، المجلد 3، العدد 2، مايو – أغسطس، صـ118-130.

الشافعي، محمد أنطونيو. (2001م) .*البنوك الإسلامية من النظرية إلى التطبيق* .جاكرتا: دار جما إنساني برس. صـ4.

زكي فؤاد خليل .*توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي*، صـ194.

المرجع نفسه، صـ195–196.

المرجع نفسه، صـ196.

إسماعيل نواوي أها .*فلسفة الاقتصاد الإسلامي؛ دراسة في قضايا الفكر الاقتصادي وإعادة هندسة النظرية* .صـ131–132.

شابرا، محمد عمر. (1995م) .*الإسلام والتحدي الاقتصادي* .الرياض: دار النشر الإسلامية الدولية، صـ209.

زكي فؤاد خليل .*توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي*، صـ235.

كوران، تمور. (1989م) .*حول مفهوم العدالة الاقتصادية في الفكر الإسلامي المعاصر* .*المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط*، المجلد 21، العدد 2، صـ171–191.

شابرا، محمد عمر .*الإسلام والتحدي الاقتصادي* .صـ209.

أيْدين، ن. (2017م) .*المبادئ الأخلاقية الاقتصادية وتشكيل التفضيلات والرفاه في الاقتصاد الإسلامي* .*المجلة الآسيوية لأخلاقيات الأعمال*، المجلد 7، العدد 1، صـ21–36.

رفيق عيسى بيكون. (2006م) .*أخلاقيات العمل في الإسلام* .الولايات المتحدة: المعهد الدولي للفكر الإسلامي، صـ21. انظر أيضًا: جيليان رايس .*الأخلاق الإسلامية وآثارها على إدارة الأعمال* .*مجلة أخلاقيات الأعمال*.

تشارلز تريب. (2006م) .*الإسلام والاقتصاد الأخلاقي؛ تحدي الرأسمالية* .نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، صـ119.

المرجع نفسه، صـ211–212.

شودهوري، محمد عبد الله. (1986م) .*مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ إسهامات في نظرية الاقتصاد الإسلامي* .لندن: دار بالغراف ماكميلان، صـ7–19.

نور، رسلان عبد الغفور. (2012م) .*سياسة التوزيع الاقتصادي الإسلامي في بناء العدالة الاقتصادية في إندونيسيا* .*مجلة إسلاميكا*، المجلد 6، العدد 2، مارس، صـ316–328.